رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ١٥ / ٤ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١٠ / ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤

مستقبل السودان ما بعد حكم عمر البشير واحتدام الصراع على السلطة الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١٨ نموذجاً

The Future of Sudan after the Rule of Omar al-Bashir and the Intensification of the Struggle for Power the 2018 Popular Uprising is a Model with This Title

م.م. منتهى حسان علوان

Assistant Lecturer: Muntahaa Hassan Alwan

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية صلاح الدين

Ministry of Education / Directorate General to education Salah Al deen

Montahahassan1980@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

منذ عام ٢٠١٥عّد الصراع والتنافس، أحد أهم ملامح عدم الأَستقرار التي عاصرها النظام السياسي في السودان، وهي بدورها شكلت أحد أهم محددات العلاقة بين النخب الإسلامية ،والمدعومة من المؤسسة العسكرية ،والعلمانيين ذلك لإنَّ الحكم لم يكن متاحاً للجميع ، فالمؤسسة العسكرية أحكمت قبضتها على السلطة لثلاث عقود متتالية ،وكانت تصطدم بالنخب العلمانية بين الحين ،والأَخير والتي عملت على أقصائها بالكامل من المشهد السياسي فالمحركات الداخلية التي تجذرت منذ عقود عدة ،والتي عدت الشريان المغذي لمختلف القوى السياسية في صرعاتها فضلاً عن تنوع المكون الأَجتماعي.

أصبح الواقع السوداني مقبل على صراع جديد من نوعه ،وهو بروز القوى المدنية ،والفاعلة فيه وذلك على أثر الأَنتفاضة الشعبية التي أنطلقت ضد نظام *البشير عام ٢٠١٨ ،وعلى أثر الأزمات المتعدد التي يعاني منها الشعب السوداني وفي مقدمتها الأَزمة الإقتصادية إذ طالبت الحشود المتظاهرة بالإسقاط العاجل لكل رموز للنظام ،وإجراء إصلاحيات لكل بنى الدولة، لاسيما مكونات الدولة العميقة التي أحكمت سيطرتها على كل مفاصل الدولة تزايدت حدة الصراعات على أثر الانتفاضة الشعبية عندها أقدم الفريق عوض أبن عوف بإنقلاب سلمي على تنحية البشير من السلطة أستجابة لنداء المحتجين، وأعلن الجيش بعدها ،وقوفه إلى جانب الشعب لتهدئة الجماهير المنتفضة التي طالبت بتأسيس مجلس سيادي لأشراك القوى المدنية فيه ولإدارة المرحلة الانتقالية.

الكلمات المفتاحية : " السودان "، "حكم العسكر "، "الصراع "، "الانتفاضة الشعبية "

Abstract

Since 2015, conflict and competition have been one of the most important features of instability experienced by the political system in Sudan, which in turn has been one of the most important determinants of the relationship between the Islamic elites supported by the military establishment and secularists That's because governance was not available to everyone. The military establishment tightened its grip on power for three consecutive decades and was shocked by secular elites from time to time Which worked to exclude it completely from the political scene, as the internal engines that took root many decades ago and that have returned the artery feeding the various political forces in their conflicts as well as the diversity of the social component The Sudanese reality is on the verge of a new conflict of its kind, which is the emergence of civil forces and actors in it, following the popular uprising that began against the Bashir regime in 2018 In light of the multiple crises suffered by the Sudanese people, especially the economic crisis, the demonstrators demanded the urgent overthrow of all symbols of the regime And to carry out reforms for all the structures of the state, especially the components of the deep state, which tightened their control over all the joints of the state, and the

intensity of conflicts increased in the wake of the popular uprising when Lieutenant General Awad Ibn Auf staged a peaceful coup against the removal of Bashir from power In response to the call of the protesters, the army then announced its support for the people to calm the rising masses who demanded the establishment of a sovereign council to involve civil forces in it and to manage the transitional period

Keywords: "Sudan", "military rule", "conflict", "popular uprising"

المقدمة:

منذ عام ٢٠١٥عّد الصراع والتنافس، أحد أهم ملامح عدم الأَستقرار التي عاصرها النظام السياسي في السودان، وهي بدورها شكلت أحد أهم محددات العلاقة بين النخب الإسلامية ،والمدعومة من المؤسسة العسكرية ،والعلمانيين ذلك لأَنَّ الحكم لم يكن متاحا للجميع ، فالمؤسسة العسكرية أحكمت قبضتها على السلطة لثلاث عقود متتالية وكانت تصطدم بالنخب العلمانية بين الحين ،والأخير والتي عملت على إقصائها بالكامل من المشهد السياسي فالمحركات الداخلية التي تجذرت منذ عقود عدة ،والتي عدت الشريان المغذي لمختلف القوى السياسية في صرعاتها فضلاً عن تنوع المكون الإجتماعي ،والذي عَد من المحركات الدافعة للصراع خاصة مع تجدد الحروب في كردفان ،والنيل الازرق ودارفور، وإنفصال جنوب السودان ،وبروز الحركات الإنفصالية معلنة في برنامجها العنف والأَضطهاد سبيلاَ لتحقيق أهدافها ،ونتيجة لذلك فقد البلاد أجزاء مهمة واستراتيجية ،ومنتجة للنفط كان لها الأَثر الكبير في أندلاع الأَزمة الإَقتصادية التي عصف بالبلاد، وبروز المحاولات الإنقلابية والأَحتجاج ضد نظام الرئيس عمر البشير لكن سرعات ما تم السيطرة عليها من قبل هذا الأَخير.

فالصراع هو الحالة السائدة في السودان ،وأن اختلفت مستوياته فقد برز الحراك الشعبي مرات عدة وأبرزها في عام ٢٠١٨ مطالبا بحقوقه الأَساسية مع وجود أزمة إقتصادية خانقة ،وعلى الرغم من الطابع السلمي للمحتجين واجه النظام المتظاهرين بأقصى أنواع الأَسلحة ،بعدها تراجعت حدة الصراعات على أثر وقوف الجيش بجانب الحراك المدني بأقصاء البشير من السلطة ،وبرزت القوى المدنية ،وعملت من جانبها على تعبئة، وتنظيم وأنشاء آليات لهذا الحراك الشعبي، وطالبت بالانتقال السلمي للسلطة ،وأستطاع هذا الحراك إجبار المجلس العسكري على التفاوض مع قوى المدنية ،وباتفاق ثنائي وحضوراً دولياً، والذي سبقه الإعلان الدستوري الذي مهد لفترة انتقالية، وأدت حكومة عبد الله حمدوك اليمين الدستوري حاولت القوى العسكرية خلال الفترة الأَنتقالية أستغلال الفرص السانحة من أجل الأَلتفات على منجزات الأَنتفاضة والإمساك بزمام السلطة أما القوى المدنية فقد جابهت هي الأَخرى طموحات النخب العسكرية الطامحة للسلطة ،وفي جميع تلك التحركات كان العنف ،والاضطراب مصاحب لجميع القوى ،والتي تسعى لتحقيق مصالحها.

أَهمية البحث: تظهر أهمية البحث من استمرار حالة الصراع ،والتنافس بين مختلف النخب السياسية العسكرية منها والمدنية ،والإسلامية في السودان لاسيما عند إندلاع الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١٨ لتضيف

حلقة جديدة من حلقات الصراع التي اعتاد عليها الشعب السوادني منذ الأّستقلال إذ كانت السمة البارزة التي تميزت بها السياسة في السوادان .

أهداف البحث: إنّ هدف البحث هو تقديم تحليل علمي عن ماهية ،ومسار الصراع والتنافس السياسي بين مختلف القوى السياسية بعد أزاحة الفريق عمر البشير على أثر الأَحتجاجات التي أنطلقت منذ عام ٢٠١٨ ،ومن هنا جاء هدف الدراسة توضيح طبيعة هذه الصراع ،وأسبابه والأَطراف الفاعلة فيه ،وموقف الدول من الأَنتفاضة الشعبية ،وتقديم رؤية أستشرافية لما يكون علية مستقبل النظام السياسي في السودان.

إشكالية البحث: تبحث اشكالية البحث في مدى التغيرات السياسية ،ومنها الصراع السياسي وطبيعته ،وتأثيراته على مجمل الأَطراف منها السياسية ،والمدنية الفاعلة في السودان كونها المحرك والدافع الأَساسي لهذا الصراع ، وأَيضاً تأثيراته على مكونات المجتمع وهل ستكون الغلبة للقوى المدنية أم العسكرية أم أن توازن القوى هو المتحكم بين الطرفين فضلاً عن طغيان حالة العنف ،والاضطراب في جميع المراحل التي تناولت الدراسة وما هو مستقبل القوى المدنية والعسكرية لاسيما بعد الإنتفاضة الشعبية عام ٢٠١٨.

فرضية البحث : تتمحور فرضية البحث حول فرضية رئيسة ،وهي إستمرار حالة الصراع ،والتنافس بين مختلف القوى السياسية في السودان، ومنها الأحزاب المدنية والإسلامية ،والمدعومة من الجيش إذ كان للمؤسسة العسكرية يد الغلبة لثلاث عقود متتالية لنشهد بعدها أفساح المجال للنخب المدنية لتدخل في حلقة التنافس مع الأحزاب الإسلامية ،والتي شهدت تراجعاً لدورها السياسي لاسيما بعد الإنتفاضة الشعبية التي ألقت بضلالها على النخب العسكرية كونها المسبب الأساسي لما ،وصلت اليه البلاد من تدني وتراجع ،وعلى كافة الصعد ،وما هو مستقبل هذا الصراع لاسيما بعد الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١٨

منهجية البحث: أعتمدت الدراسة على مناهج عدة أبرزها المنهج الوصفي، لوصف الظواهر ،والأحداث السياسية ،وكذلك المنهج التحليلي النظمي، لوصف الاحداث والوقائع السياسية والوصول إلى رؤية واضحة عن الواقع السياسي، الذي يهدف إلى تحليل الظواهر السياسية.

هيكلية البحث: تضمنت هيكلية الدراسة على بحث تم تقسيمه إلى عدة مطالب، فتناولنا في المطلب الأَول : تطورات الإنقلاب العسكري، والأطراف الفاعلة فيه ، أما المطلب الثاني فتناول : تداعيات الإنقلاب العسكري على الداخل السوداني ،وتم تقسيمه إلى أولاً تداعياته على النظام السياسي، وثانيا تداعياته على الشعب السوداني أما المطلب الثالث: فتناول المواقف الإقليمية والدولية من الإنقلاب العسكري أما المطلب الرابع فتناول : مستقبل السودان في ظل التطورات الداخلية المعاصرة.

المطلب الاول: تطورات الانقلاب العسكري والاطراف الفاعلة فيه.

في عام ١٩٩٩برز الخلاف بين الترابي والبشير عندما حاول الترابي استخدم نفوذه داخل الحركة الإسلامية لتحييد البشير بعدها قام الأَخير بحملة واسعة لتطهير الأَجهزة الأَمنية من العناصر الإخوانية ،ونأى

البشير عن وصاية الإسلاميين[١].وعلى أثر ذلك الخلاف أنضم الكثير من أنصار الحركة الإسلامية لتشكيل حزب المؤتمر الشعبي ،والذين تصالحوا مع عدد من فصائل المعارضة الذين سبق ،وأن كانوا أعداء الترابي بما فيهم جيش تحرير جون قرنق وأحزاب المعارضة المختلفة والمتحالفة مع قوى الأَجماع الوطني ،ومع ذلك وقبل عاميين من وفاة الترابي دعا البشير عام (٢٠١٦)الترابي لمؤتمر شعبي بعد قطيعة دامت(١٥)سنة[٢].أحتفظ النظام بكافة السلطات التشريعية وهو ما كرسته الأنتخابات البرلمانية التي إجريت مطلع عام ٢٠١٥ نجد أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم نال على أغلبية مقاعد البرلمان والبالغ عددها ٤٢٦مقعدا[٣].

رفضت القوى السياسية الرئيسة ،ومنظمات المجتمع المدني المستقلة انتخابات(٢٠١٥) قبل تشكيل حكومة إنتقالية وإجازة دستور ديمقراطي واكدت على ضرورة إيقاف الحرب، وصدر إعلان "طيبة" في(٢٣/تشرين الاول/٢٠١٥) وهو حصيلة تجمع الأحزاب والتنظيمات المعارضة وهي المبادرة التي أطلقها القيادي بالحزب الإتحادي أزرق طيبة، لتوحيد المعارضة السودانية, ووقعت الأحزاب المعارضة الإعلان، وأبرزها أحزاب الأمة والشعبي والمؤتمر السوداني، والبعث وحركة الإصلاح , ورفض الأَعلان انتخابات التي أعد لها الحزب الحاكم من جانبه فقط لترسيخ نفوذه في السلطة لا طول مدة ممكنه[٤] من جانبها رفضت غالبية أحزاب المعارضة وقد اشترطت لمواصلة مسيرة الحوار الوطني، عدم ترشيح البشير لولاية رئاسية جديدة، لأنه لا يتمتع بالقبول من جميع قوى الأحزاب والمعارضة ووجوده في السلطة يؤدي إلى أستمرار الصراع السائد في المشهد السياسي وكان له دور كبير في تصاعد حدة النزاع بين القوى السياسية ،وهذا ما دفع البلاد لمزيد من الحروب ،والعنف والاقتتال الطائفي[٥]ونتيجة لتردي الأوضاع وصدح الاصوات بالتعالي لرفض سياسات البشير بالكامل، دعا الصادق المهدي قوى المعارضة لتوحيد جهودها عبر أنعقاد مؤتمراً في باريس في تشرين الثاني، من ذات العام للتخلص من هرم النظام[٦]. إلا أنه على الرغم من أن ولاية رئيس الجمهورية تنتهي مطلع عام (٢٠٢٠)وهو ما كرس في دستور ٢٠٠٥ تنفيذاً لاتفاقية السلام الشامل الإِ أنه حاول تعديل الدستور ليسمح له بالترشيح لمدة رئاسية جديدة إذ شرع حزب المؤتمر الوطني في كانون الأول بتعديل المادة ٥٧ ليتسنى له البقاء في السلطة لأطول مدة ممكنه[٧].وكان للنظام الدور البارز في الجرائم التي ارتكبت في دار فور ففي عام ٢٠٠٣ شنت حكومة السودان حملة أبادة جماعية إذ أستخدمت القوات العسكرية ،والميلشيا أبشع الوسائل لقتل المدنيين ،وأرتفعت حصيلة القتلى إلى ٧٠٠٠٠ شخص ،وأكثر من مليون شخص شردوا ،وأجريت مفاوضات بوساطة دولية ،وظهر بان طبيعة الصراع اثنياً،ولكن طبيعة الصراع كان مدفوعا بأجندات إقليمية فالنظام أَصبح عاجزاً عن إجراء حلول للنزاعات التي تندلع بين الحين والآخر[٨] فالجيش حكم أكثر من ٥٠ سنة منها ٣٣ سنة تحت سيطرة حزب المؤتمر الوطني لم يكن لديه القدرة على حماية المدنيين في ظل النزاعات المسلحة الداخلية[٩].

كما تميز عهد الرئيس البشير بظاهرة عدم الأَستقرار السياسي ،والتي عكست الكثير من المحاولات الإنقلابية للإطاحة به، وكانت أشهرها وأبرزها هي [١٠] :

١- محاولة إنقلاب حركة مارس في (٢٠/اذار/١٩٩٠) ودبرت "حركة مارس" انقلاباً ضد نظام البشير ولكن أنكشف في مراحله النهائية، وتم اعتقال عناصره الأساسية وعددهم(٣٤) ضابطاً و شكلت

محاكم عسكرية للإنقلابين أصدرت أحكاما بالإعدام على قائدها اللواء(محمد علي حامد) والرائد (جمال الدين الطيب الشافعي)، خففت فيما بعد إلى السجن المؤبد.

٢- محاولة إنقلاب رمضان (٢٣/نيسان/١٩٩٠) أو (إنقلاب المذبحة) كما يسميه المعارضون لحكومة الرئيس البشير بقيادة اللواء (عبد القادر الكدرو) واللواء (محمد عثمان حامد) , وهي المحاولة التي أنتهت بإعدام (٢٨) ضابطاً في الجيش من المشاركين فيها بمن فيها قائدا الإنقلاب (عبد القادر الكدرو) و (عثمان حامد).

٣- محاولة إنقلاب حزب البعث السوداني عام (١٩٩٢) بقيادة العقيد (أحمد خالد) وقد حسمها الرئيس البشير عاجلا ،وتعرض قادتها إلى السجون .

٤- محاولة إنقلاب الفريق (صلاح عبد الله غوش) [*] في (٢٢ /تشرين الثاني /٢٠١٢م).

وعلية فالنظام أصبح فاقداً للشرعية الدستورية منذ أنتهاء ولايته ،وهو ما نص علية الدستور لكنه جاهد لتمديد ولايته للتشبث في السلطة لأطول مدة ممكنه ،وهذا ما رفضته جميع القوى المدنية ،والمعارضة للنظام على الرغم من الحوارات ،والمؤتمرات التي عقدت لإيجاد سبل لحل الأزمات التي أندلعت على خلفية استقلال دولة الجنوب الغنية بالموارد الطبيعية فاصبح الصراع أبرز ملامح العصر، وأهم اشكاله هي التظاهر ،والأَحتجاج وهذا ما سنتناوله في المطلب القادم.

المطلب الثاني: تداعيات الإنقلاب العسكري على الداخل السوداني

بدأت الاحتجاجات في شهر كانون الثاني من عام(٢٠١٨) ضد حكومة البشير ،وتزايدت حدة الاحتجاجات في نهاية العام في مدينة أم درمان بسبب أرتفاع تكاليف المعيشة ،وتدهور الظروف الإجتماعية والإقتصادية ،ونتيجة لتزايد حدّة التظاهرات أعلن الجيش في نهاية المطاف،وقوفه بجانب الحراك الشعبي [١١] وكانت بداية الأحتجاج بالتحديد في ١٩ كانون الاول ٢٠١٨ عندما أحرق المتظاهرون في بلدة عطبرة شمال السودان مقر حزب المؤتمر الوطني الحاكم ثم أمتدت المتظاهرات لتشمل جميع أنحاء البلاد المطالبين بأنهاء حكم البشير ،ونقل السلطة لحكومة مدنية[١٢]

أنطلقت الاحتجاجات للإطاحة بالنظام في جميع أرجاء البلاد في ذات الوقت فقد النظام أبرز حلفائه ،نتيجة لافتقاره لبرنامج واضح للإصلاح السياسي ،والإقتصادي وفشله في إجراء مفاوضات وحلول ممكنة للصرعات في كردفان ،والنيل الازرق ،ودارفور وعدم حسم الكثير من القضايا العالقة مع جنوب السودان[١٣]. فصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة أعتقال بحق الرئيس البشير في٤ آذار عام ٢٠٠٩ الذي أتهم بجرائم حرب ضد الإنسانية إذ اصبح متهماً جنائياً باعتباره شريكا غير مباشرة في جرائم ضد الإنسانية ، في السودان وأيدت القرار جميع قوى المعارضة في دار فور[١٤].

وفي ظل ضعف وشلل تام أصاب اقتصاد البلد، نتيجة للسياسات التي يتبعها النظام، والذي قاد بدوره للفساد في جميع أركان الدولة ،وضعف وانحلال أصاب كل قنوات الرقابة، وضعف المجالس التشريعية وأنحلال

سياسات، وقرارات النظام[١٥]..وأدت هذه المؤشرات دوراً في اندلاع الأَنتفاضة الشعبية، لاسيما في ظل غياب الدولة بالفعل في مساحة تفوق ثلث مساحة السودان وأنتشار السلاح بصورة غير مسبوقة في القوى الغير رسمية فضلا عن حروب القبائل بينها، ونتيجة لتردي الأَوضاع انطلقت الكثير من الانتفاضات الشعبية ، التي قادها الشعب السوداني سابقا ،وهي انتفاضة عام (١٩٦٤)، وانتفاضة عام (١٩٨٥) في السودان, وهذا ما نلاحظه في الأَنتفاضة الشعبية التي أنطلقت مطلع عام ٢٠١٨ وأصبحت البلاد مقبلة على واقع جديد يكتسيه الكثير من الغموض إذ عد التنافس والصراع أحد أهم ملامح هذه المرحلة التي أخذت بالبروز على الساحة السياسية[١٦].

اولا: التداعيات على الشعب السوداني (التداعيات الرسمية)

ألقت هذه الأَوضاع بظلالها على جميع فئات الشعب، والتي أنطلقت بحراك شعبي شمل جميع أجزاء البلاد، وذلك ١٩ من شهر كانون الأَول من عام ٢٠١٨ على أثر تردي الأَوضاع الأَقتصادية ،والأَجتماعية نتيجة للسياسات التي أتخذتها الحكومة منها تحرير سعر صرف الجنية السوادني حيث أدى إلى أضعاف ،وتدهور قيمته أمام الدولار[١٧].استطاعت القيادات المدنية أحتواء التظاهرات ،وضبط مسار حركتها وهم قادة الإَنتفاضة الذين يمثلون قوى الحرية ،والتغيير والذين قادوا أنتفاضة أمتدت لأربعة اشهر متتالية في مدينة الخرطوم في مقر قيادة القوات المسلحة وأجبرت قيادة الجيش للإطاحة بالرئيس البشير[١٨] وأبرزها جمعية المهنيين السودانيين ،وهي منظمة غير مرخصة من النقابات العمالية، والتي شكلت من قبل الأَطباء ،والمحاميين والصحفيين ،ووقعت ٢٢ منظمة على الأَعلان الدستوري بما في ذلك جميع القوى المدني ،ومنظمات حقوق المرأة والأَحزاب السياسية المعارضة ،وحتى المتمردين المسلحين من الجبهة لثورية السودانية أتحدت تحت مسمى قوى الحرية والتغيير[١٩]

أن من أبرز أهداف القوى المدنية هي[٢٠].

١- تكوين تجمع يحظى بالثقة لقيادة المعارضة عوضا عن الأَحزاب التقليدية.

٢- إيجاد بديل للنقابات الرسمية التي يسيطر عليها النظام.

٣- إيجاد أداة لتنفيذ العصيان المدني ،والأَضراب كوسيلة سلمية للتغير السياسي.

وأبرز سمات هذه الحراك الشعبي الطابع السلمي ورفض أي شكل من العنف ولم يسجل عليه حادثة تخريب واحدة ولم تلصق به التهم وحقَقَ درجة عالية من التنظيم ،والتواصل عبر منصات التواصل الاجتماعي[٢١] وبلغ عدد ضحايا الحراك المدني ١٩ قتيلاً و٢١٩ جريحاً محصلة الجرائم، التي أرتكبها النظام بحق المواطنين كما قتل ما لا يقل عن ١٨ متظاهراً وعاملاً في المجال الطبي ،وتعرض أكثر ٧٠٠ جريحٍ وعشرات الجثث ملقاة في نهر النيل ،وبذات الوقت توقفت جميع الأَتصالات والمفاوضات مع المجلس العسكري، واتهم قوات الأَمن بمحاولة الإنقلاب على الأَنتفاضة كما دعت جميع القوى المدنية إلى مسيرات في جميع انحاء البلاء[٢٢]

استمرت الأَحتجاجات لمدة أربعة أشهر وعلى أثر ذلك استجاب الجيش لنداء المحتجين بعزل الرئيس عمر البشير بواسطة إنقلاب أبيض نفذه الفريق عوض أبن عوف وذلك في ١١ نيسان عام ٢٠١٨ ولم يحظى بقبول من الحراك المدني لأَن هذا الأَخير أبرز دعائم النظام ،واخذ يراهن على ترجيح كفة النظام على قمع

الحراك ،وتجاهل مطلب المحتجين بإستبعاد جميع أركان النظام السابق وأعلن أبن عوف تعليق العمل بالدستور وفرض حظر التجوال ،وهذ ما أثار حولة الكثير من الظنون بأنه يمهد لفض الأَعتصامات بالقوة[٢٣].وأذيع البيان العسكري وأعلن فيه الجيش تنحية البشير واعوانه عن السلطة ،فيما أعلن قوى الحرية والتغيير عن رفضه نقل السلطة، إلى مجلس عسكري ومطالبته بحكومة مدنية، إستجابةً للحراك الشعبي[٢٤].

وبسبب اصرار قوى الحرية والتغير رفضها للمجلس العسكري بعدِ إسناد مهمته إدارته إلى الفريق عبد الرحمن البرهان ذلك لأنه لم يسر بأتجاه تلبية مطاليب المحتجين بإنشاء مجلس سيادي مدني ،وينحصر دور الجيش في رعاية الفترة الإنتقالية ولا تسند اليه سوى وزارة الدفاع ،وتحت ضغط القوى المدنية والمعارضة، والمجتمع الدولي إستجاب لمطاليب المحتجين ومنها إعفاء صلاح قوش من رئاسة جهاز المخابرات المسؤول عن قمع الإحتجاجات ورفع حالة الطوارئ والغاء حظر التجوال والإعلان عن عدم نيه السلطات فض الإعتصام المفتوح عن طريق القوة كما ورد فيها إلغاء القوانيين المقيدة للحريات وإستبعاد حزب المؤتمر الوطني الحاكم من المشاركة في الحكومة المدنية ،والمفروض من جميع الأَطراف التي سوف تدير الفترة الإنتقالية وأعادة هيكلية مفوضية مكافحة الفساد[٢٥] وافق المجلس العسكري على التفاوض مع قوى الحرية والتغيير لتسليم السلطة إلى المدنيين ونجحت المفاوضات بدعم وتدخل مباشرين من قبل اثيوبيا ،والأَتحاد الافريقي بإنجاح اتفاق ثنائي نص على تشكيل مجلس سيادي من (١١) عضواً والأَستحقاقات كانت خمسة للعسكر ،وخمسة لقوى الحرية والتغيير مع شخص مدني يحسب على المستقلين ويحظى بقبول الطرفيين[٢٦].وبعد أن ساد الهدوء النسبي بين طرفي العملية السياسية ،ولكن سرعان ما دب الخلاف بينهما ،وتجددت أعمال العنف إذ تشهد الأَوضاع في السودان تصاعداً مطرداً منذ شهر ايلول ٢٠٢١ إذ لجأت الأَطراف السودانية إلى الحشد ،والحشد المضاد فمن جانب هناك التهديدات المتصاعدة من قوى الحرية ،والتغيير وقائد قوات الدعم السريع كما بدأت قوى ميثاق التوافق الوطني حشد أنصارها أمام القصر الرئاسي للمطالبة بإستقالة حكومة حمدوك الأَمر الذي أدى لوقوع مناوشات بين الجانبين كشفت عن مستوى جديد من التأزم والصراع[٢٧].وتبدوا مؤشرات نجاح المرحلة الإنتقالية تلوح في الأُفق لاسيما مع تا كيد المجلس الإنتقالي على ضرورة نقل السلطة بسرعة إلى حكومة مدنية، في ظل قوى الحراك الشعبي الذي لايزال فعالا على أرض الواقع، فضلاً عن جدية ،وعدم تردد الأَتحاد الأَفريقي ،والدولة المجاورة في تقديم المساعدة للسودان وتصريحات الدول الإقليمية والدولية، وكانت أغلبها مؤيد للحراك الشعبي وسرعان ما تجدد الصراع بين القوى السياسية على خلفية أبعاد حميدتي ،وعدد من الوزراء من قبل الفريق عبد الفتاح البرهان لاسيما ،وتزامنت هذه الأَحداث مع قرب انتهاء المرحلة الإنتقالية وربما تكون الرسالة التي يبعثها الجيش للقوى المدنية مفادها بان الجيش وعلى مر السنين هو المسيطر بزمام الأَمور.

ثانيا :التداعيات على النظام السياسي

حاول الجيش أنهاك وأضعاف جميع القوى المدنية، وتوظيف وسائل قمعية بهدف أجهاض عملية الأِنتقال السلمي للسلطة عقب أسقاط البشير إلا أن تماسك القوى المدنية، وبروز قدرتها التفاوضية مع المؤسسة العسكرية حققت الكثير من الأَنجازات على مسار الأَنتقال الديمقراطي فضلاً عن دور العامل الخارجي ومنها

الولايات المتحدة، وأوروبا والدول الأفريقية والمتمثل بالضغط على المؤسسة العسكرية، وتراجع الدعم السياسي، والمالي الذي حظى به الجيش من الامارات والسعودية[٢٨] في٣ حزيران عام ٢٠١٩ أرتكب النظام مجزرة بحق المتظاهرين ،ونتجت عن مقتل وجرح العشرات عندما تظاهر المواطنين قرب مقر الجيش ،والقوات الجوية والبحرية جاءت تلك المجزرة بنتائج عكسية ،وهي أعادة أطلاق المتظاهرين حركتهم في ٣٠حزيران وعلى نطاق واسع وتسمت بطابع السلم على الرغم من وحشية التي ،واجهوها فضلاً عن أدانة دولية مع قيام الأتحاد الأفريقي بتعليق عضوية السودان في ٦ تموز من ذات العام[٢٩].

ويعد موقف الأحزاب السياسية الفاعلة على الساحة السياسية، من أبرز الموقف الداعمة والفاعلة للحراك المدني لاسيما الأحزاب المعارضة، وفي مقدمتها حزب الإمة القومي بقيادة الصادق المهدي ويعد ثاني أكبر حزب بالسودان، أما حزب المؤتمر الشعبي فقد تجنب العنف وشارك بعض من قيادته في المظاهرات، وندد باختطافها من اليسار والعلمانيين، وتجمع المهنيين، وتعد الجبهة الوطنية للتغيير واحدة من افرازات الحراك الجماهيري وقوى فاعلة فيه وتكونت من ٢٢حزباً[٣٠].

وعند أجتماع حزب المؤتمر الشعبي وذلك خلال اجتماع هيئة شورى الحزب في الخرطوم تعرض لهجوم من قبل المتظاهرين، أدى إلى أصابة نحو ٥٠ من أعضاء الحزب، وعلى أثر ذلك تدخلت قوات الدعم السريع، لحمايتهم بعد أطلاق مناشدة لفك الحصار الذي فرضه عليهم المحتجين من جانبها أدانت قوى الحرية والتغيير الأعتداء الذي تعرض له أعضاء الحزب[٣١]، وتوصل المجلس العسكري ،وقوى الحرية والتغيير في ٥ اب ٢٠١٩ لإتفاق كامل حول الأعلان الدستوري وفي ١٢ اب عام ٢٠١٩ تم مناقشة محتويات الأعلان الدستوري قبل موعد التوقيع الرسمي[٣٢] وهذا الأمر مهد لفترة إنتقالية في البلاد بعد سقوط الرئيس البشير، والتي تم تحديد مدتها ٣٩ شهراً تحت رئاسة عسكرية، ومدنية متفق عليها ما بين الطرفين ،ومن ثم الأنتقال لمؤسسات مدنية منتخبة وحضروا مراسيم التوقيع محمد حمدان حميدتي نائب رئيس المجلس العسكري، والوسيط الافريقي محمد حسن لبات، والوسيط الأثيوبي محمود درير، وأحمد ربيع من قوى الحرية والتغيير، وتم الأتفاق بين جميع الأطراف على التوقيع بالأحرف الأولى على الوثيقة الدستورية، التي تنظم الفترة الانتقالية ،وسيكون التوقيع النهائي للوثيقة والمقرر يوم ١٧ آب وأكد حميدتي أن البلاد طوى صفحة عصيبة أساسها التناحر والصراع بين جميع المكونات، وأن الأتفاق سيحقق أعلى درجات الرضا للمواطنين[٣٣].

وعلى الجانب الأخر نجد تصاعد وتيره، رفض وثيقة الأعلان الدستوري من قبل الجبهة الثورية السودانية التي تم توقيعها في الخرطوم ،وترى الجبهة أنها استبعدت من قبل قوى المدنية والتي تسعى لإقصائها من المشهد السياسي، مستذكرة بذلك تاريخي المجيد في تقديم التضحيات[٣٤].وقد أدت حكومة عبد الله حمدوك اليمين في السودان والتي تتكون من ثمانية عشر وزيراً من بينهم أربع نساء وهي الحكومة التي ستتولى مهمة محاولة إخراج البلاد من الأزمة، في غضون ثلاث سنوات تحت أنظار المجلس السيادي[٣٥].وفي ٤ حزيران عام ٢٠١٩ أعلن حميدتي أن المجلس العسكري يلغي جميع الأتفاقات السابقة مع أئتلاف المعارضة الرئيسي،

وسيمضي قدما بأشراف دولي في غضون تسعة أشهر كما رفض زعماء المعارضة خطة المجلس العسكري، لإجراء انتخابات في غضون ٩ أشهر، واصدروا بياناً يدعو إلى الأَضراب السياسي المفتوح[٣٦].وفي ٣ من تشرين الأَول عام ٢٠٢٠توصلت الحكومة إلى إتفاق مع تحالف باسم " الجبهة الثورية" الذي يضم عدداً من حركات التمرد في كل من دار فور ،وجنوب كردفان ،والنيل الأَزرق بالإضافة لمسارات مختلفة حول الوسط والشمال ،والشرق وبموجب ذلك الإتفاق أنظمت الحركات المسلحة للسلطة بثلاث مناصب في مجلس السيادة و٦ في مجلس الوزراء ،وثلاث ولاة على أن تحصل على ٢٥ % من المقاعد البرلمانية ،ولكن اثنين من تلك الحركات هما تحرير السودان بقيادة ميني اركو ميناوي ،والعدل والمساواة بقيادة جبريل أبراهيم لم تكن متشجعة على الدخول في شراكة مع قوى الحرية والتغيير وتقاربت مع المكون العسكري ،وتشاركت معه الرغبة لإزالة الحرية والتغيير من المشهد السياسي[٣٧] وفي أعقاب تشكيل حكومة عبد الله حمدوك الثانية في شباط عام ٢٠٢١ تصاعدت الأَزمة تدريجيا بين فرقاء الحكم الإنتقالي، دخلت المرحلة الإنتقالية مرحلة جديدة من التصعيد في ٢٥ تشرين الأَول٢٠٢١ إذ اقدمت القوات المسلحة بألقاء القبض على رئيس الوزراء عبد الله حمدوك ،وعدداً من وزراء حكومته وبعد ساعات من الترقب أذيعت كلمة للفريق الأَول عبد الفتاح البرهان تضمنت إعلانه عن سلسلة من القرارات أبرزها حل مجلسي السيادة والوزراء وأعلان حالة الطوارئ، وأقالة حكام الولايات، والأَعلان عن تشكيل حكومة جديدة تقوم على الكفاءات ،وإجراء الأَنتخابات العامة في يوليو ٢٠٢٣ ،والأَعلان عن تشكيل مفوضية لصياغة الدستور ،ومفوضية للإنتخابات ومحكمة دستورية قبل نهاية شهر أيلول عام ٢٠٢١بجانب تجميد عمل لجنة أزالة التمكين ومراجعه أعماله[٣٨]

نخلص مما سبق أن الحراك الشعبي العارم أستطاع أزاحة نظام البشير من السلطة، والذي كان قابضاً عليها لمدة ٣٠ سنة، وأستطاع خلال هذه المدة أبعاد حلفائه عنه، وأشاعة نظام استبدادي اطلق يد العنان في كبت الحريات، وتصفيه المعارضة ،وعدم رغبته في أبداء حوار ايجابي يكون مقبولاً من قبل جميع الأَطراف، وعدم جديته لإيجاد مخارج للإزمات التي يّمر بها البلاد لاسيما الإقتصادية والتي برزت تداعياتها على أثر أنفصال جنوب السودان، إذ فقدت البلاد ما يقارب عن ثلاث أرباع من انتاج النفط ،فضلاً عن تدني الصادرات وأرتفاع التضخم، وتدهور قيمة النقد وأرتفاع المصروفات على النزاعات التي تنفجر بين الحين والآخر في دارفور، والنيل الأَزرق وجنوب كردفان، فضلاً عن إدراج السودان ضمن الدولة الراعية للإرهاب، و تدهور علاقاته الإقليمية، مع أبرز حلفائه كل هذه العوامل شكلت دوافع أساسية لدفع الحراك الشعبي الذي انطلق منذ عام ٢٠١٨ ،مطالباً بحقوقه الأَساسية وقدر لهذه الحرك تنحية الرئيس البشير، والتفاوض مع المجلس العسكري على الرغم من الصعوبات التي واجهته .

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الإنقلاب العسكري

أولاً: المواقف الإقليمية

تباينت مواقف الدول وفقا لحسابتها ،ومصالحها فكل دولة تسعى لإستثمار الأَحداث وفقا لتلك المصالح، ومن أبرز مواقف هذه الدولة هي: **دولة قطر ،الأَمارات السعودية،ودولة جنوب السودان.**

منذ بواكير الأَحتجاجات التي أندلعت في البلاد، أعلنت دولة قطر مساندتها للنظام البشير، وتقديم المساعدات المالية للتخفيف من الأَزمة المالية، التي إجتاحت البلاد فهي لن تفرط في نظام وقف معها في الأَزمة الخليجية، فبعد ثلاث أيام من أندلاع الأَحتجاجات، أتصل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد بالرئيس البشير، وأكد أستعداد بلاده لتقديم المساعدة[٣٩].ودعت جميع الأَطراف الفاعلة في السودان إلى أعلاء المصلحة الوطنية العليا، وتحقيق تطلعات الشعب ،وأعتماد الوسائل السلمية والحوار البناء منهجاً لإدارة العملية السياسية في البلاد[٤٠].

في المقابل تراجع دعم **الأَمارات والسعودية،** وفقاً لحساباتها فإنَّ البشير يعد، ضمن المحور القطري التركي، باعتباره ممثلاً للتيار الإسلام السياسي، مما جعل موقف الأَمارات، والسعودية مترقباً لتطورات المشهد السياسي الداخلي، وبعد سقوط نظام البشير برز تنسيق في الموقف السعودي الإماراتي، والمصري لأحتواء الحراك، ومحاولة أبقاء دعائم نظام البشير من سيطرة القوى المحافظة العسكرية، والأَمنية على دفة الأَمور، ومحاولة تقديم مساعدة عاجلة للمجلس العسكري وسارعت مصر بإرسال وفد أمني رفيع المستوى، للأجتماع بالمجلس العسكري وكانت ردت الفعل الإحتجاجية أكثر وضوحاً من قبل القوى المدنية، أمام مقر السفارة المصرية في الخرطوم على التدخل المصري السافر لإعادة أنتاج حكم العسكر[٤١].

وحضر حفل توقيع وثيقة الأَعلان الدستوري، الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وأثيوبيا والأَتحاد الافريقي، وأكدت وقوفها مع السودان الشقيق في مسعاه نحو تأسيس نظام سياسي قادر على النهوض بالدولة[٤٢]. أما بالنسبة لدولة جنوب السودان فلن تتردد في تقديم الدعم لنظام البشير، من ناحية رد الجميل وذلك بعد الوساطة التي قام بها البشير، في تسهيل أتفاقية السلام جنوب السودان في أيلول عام ٢٠١٨، ولأَنَّ أستقرار السودان هدف أستراتيجي لحكومة جنوب السودان، ويضمن لها تصدير نفطها عبر ميناء البحر المتوسط[٤٣].

ثانياً: المواقف الدولية

الولايات المتحدة الامريكية: أتسمت العلاقات بطابع التوتر بين السودان، والولايات المتحدة لاسيما خلال مدة حكم الرئيس البشير، إذ سمح الرئيس بل كلنتون بفرض عقوبات إقتصادية، على السودان على أثر أعلان الولايات المتحدة حالة الطوارئ في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٧، بتهمة الإرهاب وانتهاك حقوق الانسان في ٤ تشرين الثاني من ذات العام، واستناداً إلى ذلك أصدر الرئيس جورج بوش الأَمر التنفيذي رقم ١٣٤٠٠بتاريخ ٢٦/

نيسان ٢٠٠٦ ،الذي يحظر التعامل مع ممتلكات الأَشخاص المتورطين في النزاع في إقليم دار فور، مما زاد من حدة التوتر بين البلدين إستضافة البشير لزعيم تنظيم القاعدة إسامة بن لادن، في البلاد فضلاً عن إحالة ملف محاكمة البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٥ ،كما سبق واشرنا ،وظل طابع التوتر يطغى على البلدين ولم تتحسن إلى أن وصل الرئيس دونالد ترامب، إلى السلطة وقرر هذا الأَخير الغاء العقوبات الإقتصادية ،والتي احكمت أطار العلاقات بين البلدين لعدة عقود(٤٤).

وشهدت العلاقات أنفراجاً نسبياً، على أثر الخطوات التي قطعها نظام البشير في تحقيق المصالحة بين الأَحزاب المتصارعة، في جنوب السودان مطلع عام ٢٠١٨، فضلاً عن تعاونه الكبير مع الأَتحاد الأَوروبي، في إدرة خطوط الهجرة الغير مشروعة، وأدركت هذه الدول أن أستقرار المنطقة أفضل بكثير من دعم حكومة ديمقراطية، وبهذا فقد أرجحت كفة الرئيس البشير على أثر الخلاف، الذي حدث بين الولايات المتحدة ،وبين الحركة الشعبية حول تقديم مساعدات إنسانية منذ عام ٢٠١٦(٤٥).

المطلب الرابع: مستقبل السودان في ظل التطورات الداخلية المعاصرة

السيناريو الأول: مشهد بقاء الوضع على ما هو علية

ينطلق هذا السيناريو من بقاء الوضع على ما هو عليه إستناداً للدلائل ،والوقائع وهو حالة الفوضى والأَضطراب الأَمني والتي يمكن أن تعم البلاد لاسيما في ظل تعنت الأَطراف المعنية بالوضع الراهن فالجيش يتمسك بما اتخذهُ من إجراءات ،ونجد على الطرف الآَخر تمسك المكون المدني برفض هذه الإجراءات فضلاً عن أستمرار الشعب السوداني في التظاهر ،وتحدي سلطة الجيش وهو ما قد يدفع إلى أستخدام مزيد من القوة المفرطة في التعامل مع المحتجين ،والتوسع في سياسة الإعتقال وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا ،أما الفصائل المسلحة ،والجماعات الإنفصالية في دارفور وكردفان فلم يكن أمامها إلا أستغلال الوضع لإ حداث البلبلة والقلائل والاضطرابات ، مستفيدة بذلك من الوضع الأمني المتدني ومن ثم سريان البلاد في دوامة الإنفلات الأَمني ،وقد نرى مزيداً من الإنقلابات من داخل الجيش السوداني ،وهو ما يجعل البلاد في حالة حرجة من عدم الأَستقرار وتزداد الفرص في ظل حالات التمرد ،والإنقلاب التي تشير إلى وجود قدر من غياب السيطرة على المستويات الوسطى والقاعدية داخل المؤسسة العسكرية(٤٦) فالمشهد السياسي يتميز بالصراع السياسي ما بين الأَطراف المعنية بالعملية السياسية وأن من أبرز سمات هذا الصراع هو أحتجاز الجيش عبد الله حمدوك رئيس مجلس السيادة ،ووردت تقارير مفادها عن محاولة أنقلابية فاشلة دبرها مجموعة من المتعاطفين مع الإسلاميين ،وضباط حاليون وسابقون في الجيش ،وبرر ذلك الجيش بأنها جاءت لإعادة المرحلة الإنتقالية إلى مسارها ،ولتعزيز الأَستقرار السياسي ولكن توقيتها أثار الشكوك حيث جاءت في وقت من المقرر أن يسلم فيه الجيش قيادة مجلس السيادة السابق إلى قيادة المدنية فأنطلقت الأَحتجاجات التي جالت الشوارع ضد قرار البرهان فلم يكن أمام هذا الآخير إلا الأَذعان لمطاليب المحتجين وإعادة حميدوك إلى منصبة مرة ثانية (٤٧).وتميزت عملية السلام والأَنتقال الديمقراطي في السودان بالهشاشة الخطرة فهي تتطلب الكثير من الدعم الدولي والإقليمي خاصة

على المستوى الأقتصادي والسياسي لتسير الأنتقال الديمقراطي وضمان أكمال عملية السلام كما أن مخاطر دخول السودان في حروب أقليمية مثل التي تدور حاليا مع أثيوبيا تهدد عملية الأنتقال الديمقراطي كثيرا[٤٨].

ويبدو أن القيادة المدنية لاتزال مكتوفة الأيدي بسبب الأنقسامات ،والمنافسات الداخلية ،ويظل مصدر قوتها الوحيد المتبقي للقبول السياسي هو المتظاهرون في الشارع فهي لم تنطلق من قاعدة متينة وصلبة وهكذا ستستمر أحتجاجات الشوارع في محاولة لإجبار القيادة العسكرية على التنازل على مزيد من الصلاحيات للقيادة المدنية وللفت الإنتباه الدولي والإقليمي إلى مشروعها الديمقراطي في المقابل سيحاول الجيش البحث عن كل فرصة مواتية لكسب السلطة أو على الأقل ضمان جزءاً منها في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتقالية فالصراع والتنافس هو المسيطر في هذا المشهد المستقبلي استناداً للأحداث التي تم سردها وهو الأقرب إلى حيز الواقع[٤٩]

السيناريو الثاني: استمرار حكم العسكر واعادة انتاج النظام

ينطلق هذا السيناريو من أستمرار الحكم العسكري وذلك للعديد من الأحداث ومن تتبع تحركات الجيش وإنْ دلت على شيء فهي توكد تشبثه بالسلطة ،وعدم قدرته على التنازل عن المكتسبات التي حققها على مَّر التاريخ فقد بدأ المجلس العسكري بعد عدة أيام، من تشكليه في تقوية مركزه وتعزيز سلطته كمرجعية لحقبه ما بعد البشير، لاسيما بعد حصوله على أعتراف، وتأييد دولي وأقليمي واسع وتلقيه عروضاً عديدة، بالمساعدات الإقتصادية العاجلة من بعض دول الأقليم[٥٠] فضلاً عن قيام قادة المجلس بزيارات خارجية، شملت السعودية ،والأمارات تأكيدا لولاء المجلس لهذه المحور، وبذات الوقت هدفت لأرسال رسالة واضحة، لقوى أعلان الحرية والتغيير بخصوص الدعم الأقليمي، وتصعيده ضد أي رفض داخلي لسيطرة المجلس العسكري وتأكيداً لشرعيته الدستورية[٥١].

وعلية فمن الصعوبة إجراء انتخابات مبكرة ،لتبين مرتكزات الانتقال الديمقراطي في البلاد قبل تنفيذ بند الترتيبات الأمنية وهيكلية بناء المنظومة الأمنية لأكمال ملف السلام مع من لم يكتمل معهم الحوار ،ومن دون كتابة دستور دائم متفق علية ،وتمكين النازحين واللاجئين من العودة إلى مناطقهم الأصلية ،وغيرها من التزامات التأسيس في المرحلة الإنتقالية التي تقوم على بناء نظام جديد على أنقاض الدولة القديمة وبدون تحقيق هذه الأولويات فلم تجلب الأنتخابات المبكرة سوى مزيد من عدم الأستقرار السياسي والمزيد من الحروب الأهلية[٥٢].

وفي ظل بروز الأنشقاقات، والصراع بين تيارين متنافسين داخل الحراك الأحتجاجي، وهما نداء السودان، وقوى الأجماع الوطني، بعد أنسحابها من أعلان نداء السودان الذي يقوده الصادق المهدي، وذلك بعدما أتهمت شركائها فيه بالخضوع لأجندة مهادنة مدعومة دولياً، تعنى بالمصالحة مع نظام السودان، وهذا يعنى مزيد من الفرص المتاحة للجيش للتحكم والسيطرة على الوضع الراهن[٥٣].وعليه فلم يشهد الشعب السوداني

بوجود حكومة مدنية، أكثر من ثلاث اعوام وغالباً ما تنتهي هذه الحقبة بأضطرابات ،وتنافس بين القوى السياسية تؤدي إلى عدم الأَستقرار، وتدهور الأَقتصاد يستدعي وجوب تدخل الجيش، وكأنها تبعث برسالة إلى الشعب مفادها قصور الحكم المدني، عن مواجهة التحديات، ومن هنا يتطلع الجيش لأخذ زمام المبادرة بكونه البديل الأَوفر حظاً، والأَكثر تنظيماً من الحكم المدني[٥٤] . فالعسكريون دائما ينشدون، ويبررون تدخلاتهم بأنها تأتي لتلبية نداء الشعب، وللحفاظ على مكتسبات البلد وتصديه للمؤامرات الخارجية، و حسمه للوضع جاء انحيازاً للجماهير المنتفضة سواء في انتفاضة ١٩٦٤ أو في الثورة الشعبية عام١٩٨٥ فضلاً عن إنصهار جميع مكونات الشعب الأثنية والقبلية تحت أمرة الجيش فهم أيضاً تحت أمره الشعب المنتفض، لاسيما في الأَنتفاضة الأَخيرة ،وكانه يبعث رسالة للشعب ليستذكر تاريخه الطويل في الحفاظ على وحدة البلد [٥٥].

وهناك تحديات عدة، تواجه عملية التحول الديمقراطي أبرزها عملية أعادة هيكلية القوات المسلحة، ومنها دمج قوات الدعم السريع" الجنجويد" في المنظومة الأَمنية، وبقاءها خارجها ربما تخلق ارباكاً للحكومة الإنتقالية مستقبلاً لأن ولاءها مرتبط بشخص حميدتي أكثر من الحكومة الإنتقالية، وهذا يعني أي توتر بين هذا الأَخير، و الحكومة بشأن السياسات الرامية لتسيير عملية التحول الديمقراطي، ربما يستخدم ولاءه القوات للأنقضاض على الحكومة الإنتقالية قبل انتهاء مدتها لاسيما أن قوات الدعم السريع تدين بولائها لحميدتي، أما التحدي الثاني فهو أن جزءاً لا يستهان به من القوات العسكرية ،والأَجهزة الأَمنية، والشرطة لازال، يدين بولائه لحزب المؤتمر الوطني[٥٦].وعلية فهناك تحديات عدة تواجهه عملية أرساء الحكم المدني وفي مقدمتها المشكلة الإقتصادية ،وأعادة هيكلية القوات المسلحة التي تدين بولائها المطلق إلى البشير وأعوانه فالتناحر بين أعضاء المجلس العسكري مستمراً بينهما لترجيح كفة أحدهما على الأخر فالمحركات الداخلية التي تغذي الصراع لم يستطع المجلس الإنتقالي من أيجاد حلول ناجعة لها ،وفقاً لهذه الوقائع فالعسكر هم المتحكمين بزمام الامور.

السيناريو الثالث: استمرار الحكم المدني وتقويض الحكم العسكري

ينطلق هذا السيناريو من ،وقائع عدة تدعم ديمومة هذا السيناريو فبإمكان هذه الأَنتفاضة أرساء دعائم أركان الحكم المدني من خلال الأَستفادة من الفرص المتاحة ،ومن تجارب الأَنتقال الديمقراطي لتأسيس حكم مدني تقوده كفاءات تشرع في معالجة الأَختلالات البنيوية، والهيكلية في نظام الحكم ،وتضع لبنات تحول ديمقراطي مستديم[٥٧].لا سيما عندما خرجت حشود ضخمة إلى شوارع وسط الخرطوم ابتهاجاً بنبأ تنحية البشير عندها دعا المحتجون لتشكيل حكومة مدنية، ولن يقبلوا بإدارة تقودها رموز عسكرية، وأمنية أو مساعدون للبشير ،وأعلن تجمع المهنيين السوداني المعارض رفضه إنقلاب أبن عوف على البشير، وتنحيته جانباً ودعا إلى أستمرار الأَحتجاجات لحين تسليم السلطة لحكومة إنتقالية مدنية[٥٨].

وأستمر أحتجاج الشعب بعد زوال كل أركان النظام السياسي، وطالبوا بأختصار مدة الفترة الإنتقالية، التي يحكم فيها العسكريون، ويركزون على ضرورة أن تتشكل خلال المدة الإنتقالية حكومة إنتقالية مدنية لكي لا يؤثر الزمن ونوعية القوى المتنفذة سلبياً على أداء الدولة لكيلا يستطع أركان النظام السابق التسلق على مكتسبات

الثورة[٥٩].ومع ازدياد حدة التنافس بين المكونات السياسية قد نجد تماسك قوى الحرية والتغيير، بشرعيتها الثورية عندها ستكون المؤسسة العسكرية ملزمة بتعهداتها بإرساء أركان الحكم المدني، وعلى لعب دور سيادي خلال المرحلة الإنتقالية التي حددت بعامين[٦٠].

كشفت المفاوضات عن تعنت المجلس العسكري في الحصول على أغلبية رئاسة في المجلس السيادي، مما يكرس لإنقلاب عسكري مرفوض من الجماهير التي ناضلت لثلاثين عاماً من أجل أرساء دعائم الحكم المدني ديمقراطي، يكفل الحقوق والحريات الأساسية ،وحكم القانون والغاء القوانين المقيدة للحريات[٦١]. وأستطاعت القوى المدنية من صياغة وثيقة جديدة بعنوان الأعلان السياسي لأستكمال ثورة ديسمبر المجيدة ،واقترحها على سائر القوى الثورية بصفتها مسودة لوثيقة بديلة من الوثيقة الدستورية وتشكل أرضية برنامجية للمرحلة الجديدة في الصيرورة الثورية ونص الأعلان على أستكمال الإنتقال الديمقراطي بالمقاومة السلمية لأي تغيير سياسي ، وتشكيل سلطة إنتقالية مدنية خالصة ملتزمة بأهداف ثورة ديسمبر، وأعادة هيكلية القوات المسلحة عبر تغيير عقيدتها لتتماشى مع دورها في حماية الوطن والدستور وأيلولة كل استثماراتها للسلطة المدنية وتصفيه جهاز أمن الأنقاذ ومحاسبة كل ضالع في جرائمه منذ عام ١٩٨٩ ،وحل ميليشيا الدعم السريع وغيرها من الحركات المسلحة[٦٢] حاول النظام الألتفات على مكتسبات الشعب في كل مرحلة من مراحل الأنتفاضة الشعبية، لاسيما قبل أعلان الوثيقة الدستورية، وبطرق ملتوية لكن الشعب المنتفض أستطاع أن يضع الأساس لحكم مدني ولفت أنظار الدول الإقليمية والعالمية من خلال وقوفها بجانبه ،وعلى الرغم من ذلك هناك الكثير من التحديات التي تواجهه، وعليه ويبقى مستقبل السودان مرهوناً بجدية الإطراف الفاعلة، وقدرتها على بسط قيم الحرية، والعدالة وقدرتها على معاقبة الفاسدين، وبسط القانون والأستعداد لأنتخابات حره نزيهة وأشراك جميع مكونات الشعب لا سيما الحركات الأنفصالية وتقاسم السلطة ،وتقديم حلول فورية للمشكلة الأقتصادية وبناء علاقات جدية مع الأطراف الاقليمية والعالمية.

الخاتمة

أستطاع الرئيس البشير البقاء في السلطة لمدة ثلاث عقود متتالية، بسبب الدعم الخارجي الذي يحظى به، والرفاهية التي تتمتع بها أغلب النخب السياسية القريبة من السلطة، مقابل تدني مستوى الطبقات الكادحة، وعدم القدرة على توفير أبسط مقومات الحياة الأساسية، إذ شكل هذا العامل الدافع الأبرز في بروز الحراك الشعبي، منذ أكثر من سنتين وقدر للرئيس البشير كبح جماح هذه الحراك في بدايته الأولى، واستطاع هذه الحراك الشعبي الولوج مرة ثانية وبصورة أكثر تأثيراً من السابق، لاسيما في مطلع عام ٢٠١٨ بسبب تدني المستوى الأقتصادي، لجميع طبقات المجتمع

وفي ظل تداعي مكونات الدولة العميقة التي تبرز بين الحين والآخر منذ بداية الأنتفاضة الشعبية، لغاية أنتهاء المرحلة الإنتقالية فضلاً عن أتباعها نهج العنف ،والصراع في سبيل المحافظة على مكتسباتها ،ومن أجل مجابهة هذا التحدي الذي يتطلب تفعيل آليات منظمات المجتمع المدني، وأعادة هيكلية أجهزة الأمن، والمخابرات

وتأسيس ،مؤسسات منتخبة مؤطرة بدستور جامع لكل مكونات البلاد، ونظام حكم سياسي يأخذ بنظر الأَعتبار كل هذا التنوع ،والأَختلاف في الثقافات ،ويسعى لتحقيق التوازن في التنمية، والخدمات ومن شأنه ينعكس على أمن وأستقرار البلاد ووضع حلول جذرية لاسيما للمشكلة الأَقتصادية، وأمام حكومة حميدتي الكثير الصعوبات وعليها أن تثبت جدارتها وتسعى لنبذ العنف وهذا بدوره يتوقف على فاعلية وجدية النخب السياسية والأَطراف الأَقليمية والدولية لاسيما الأَتحاد الأَفريقي، وعلى ما يشهده الواقع من تطورات وأستغلال الفرص المتاحة لبناء نظام سياسي متين.

الاستنتاجات

١- عَد الصراع السياسي في السوادان السمة الأَساسية التي تميزت بها النخب السياسية ،وذلك لوجود المحركات الداخلية التي غذتّ هذا الصراع ،وتعدد الأَطراف الفاعلة فيه لاسيما الطرف السلطوي الذي أحكم قبضته على السلطة أضافة لتشظي المحركات الداخلية "الحركة الإسلامية" بعدما برز تحالف بينها أستمر لسنوات لنشهد بعدها بروز الخلاف بينهما بسبب الاختلاف على قضايا عديدة.

٢-تطور الصراع السياسي بين الأَطراف الإسلامية، إلى الأطراف المدنية ،وهي الأكثر تأثيراً على الواقع لاسيما بعد عام ٢٠١٥ إذ اخذت تلك الأطراف على عاتقها عقد المؤتمر في الداخل ،والخارج استعداداً للإطاحة بنظام البشير الذي تميز بتمسكه بالسلطة ،وعدم رغبته في أبداء أي حوار للتداول السلمي السلطة.

٣- أصبح الواقع السوداني مقبل على صراع جديد من نوعه ،وهو بروز القوى المدنية والفاعلة فيه وذلك على أثر الإنتفاضة الشعبية التي أنطلقت ضد نظام البشير عام ٢٠١٨ ،وعلى أثر الأزمات المتعدد التي يعاني منها الشعب السوداني وفي مقدمتها الآزمة الأقتصادية إذ طالبت الحشود المتظاهرة بالإسقاط العاجل لكل رموز النظام ،وإجراء إصلاحيات لكل بنى الدولة لاسيما مكونات الدولة العميقة التي أحكمت سيطرتها على كل مفاصل الدولة.

٤-تزايدت حدة الصراعات على أثر الأنتفاضة الشعبية عندها أقدم الفريق عوض أبن عوف بأنقلاب سلمي على تنحية البشير من السلطة استجابة لنداء المحتجين، وأعلن الجيش بعدها ،وقوفه إلى جانب الشعب لتهدئة الجماهير المنتفضة التي طالبت بتأسيس مجلس سيادي لأشراك القوى المدنية فيه ولإدارة المرحلة الانتقالية.

٥-استمرت النزاع ما بين الاطراف المعنية، بالحل السوداني خاصة القوى المدنية التي طالبت باستبعاد أبن عوف لأنه من أبرز دعائم النظام ،وتداولت أنباء عن استعداده لأنهاء الاحتجاجات بالقوة ،وبعدها تولى إدارة المجلس العسكري الفريق عبد الفتاح البرهان ،ولا يقل شأناً عن ابن عوف والذي لم يلقَ القبول هو الآخر من الجماهير المنتفضة فلم يعمل على تلبية مطاليب الشعب والمتمثلة " بقوى الحرية والتغيير".

٦-تناقضت حدة الصراعات في ١٢ اب عام ٢٠١٩ ما بين الأطراف على أثر توقيع الأعلان الدستوري الذي مهد لفترة انتقالية أمدها ٣٩ شهراً في ١٧ اب وبحضور اقليمي ،ودولي ولكن ما لبث أن تصاعدت حدة الصراعات من جانب القوى المعارضة لاسيما الجبهة الثورية السودانية لإستبعادها من إدارة المجلس الانتقالي.

٧- تجددت الصراعات مرة ثانية على أثر قيام الفريق عبد الفتاح البرهان بإعتقال عبد الله حميدوك رئيس الحكومة ،وعدد من وزراءه في ٢٥ تشرين الأول عام ٢٠٢١،وتزامن هذه الأحداث عن قرب أنتهاء الفترة الإنتقالية مما دفع بالقوى المدنية ،والمعارضة للتظاهر ظناً منها أن للبرهان نيات عدة للالتفات على منجزات الإنتفاضة ،والأنفراد بالسلطة تمهيداً للحكم العسكري.

.

الهوامش

(1) Mai Hassan,Ahmed kodoude,Sudans uprising the fall of Dictator (Johan Hopkyns: university press,2019) p .p 92 .

(2)Willow Berridge, BRIEFING, The uprising in Sudan African affairs(oxford university 2019) p.p 169.

(٣) محمد محمد عبد الحميد، الأثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل , المجلد الثالث العدد السابع (المانيا :المركز الديمقراطي العربي ٢٠٢٠)ص٢٥.

- **عمر البشير: ولد عام ١٩٤٤في شندي شمال السودان، حصل على الماجستير في العلوم العسكرية ،في السودان عام ١٩٨٣ عمل ضابطاً في القيادة ،بقوات المظلات ثم في سلاح المشاة، اطاح بحكومة الصادق المهدي في ٣٠ حزيران ١٩٨٩، ونصب نفسه رئيسا للبلاد، ومنذ استيلائه على السلطة وقضية جنوب السودان، هي التحدي الاكبر الذي واجهه بل أن القضية اسهمت في رسم ملامح سياساته الداخلية ،وتحديد معالم علاقاته الاقليمية، والدولية، عمر سليمان ، الازمة السودانية ١٩٨٣ بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية، رساله ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، قسم السياسات والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥ ، ص٤٠.**

(٤)عائشة السماني , انتخابات ٢٠١٥ رفض المعارضة واصرار المفوضية والحزب الحاكم , صحيفة النيلان السودانية, ٢٠١٤/١٠/٢٩,النسخة الالكتروني على الرابط الاتي: /http://www.theniles.org/ar/articles/politics/2501

(٥) محمد عاشور،التقرير الاستراتيجي الافريقي ، تقديم الانبإرميا، تحرير سلوى درويش سامي السيد أحمد ، ٢٠١٤(القاهرة : مركز البحوث الافريقية٢٠١٤ -٢٠١٥) ص٨٠.

(٦) محمد عاشور،التقرير الاستراتيجي الافريقي، المصدر نفسه، ص٨٨.

(٧) عبد السلام ابراهيم البغدادي ،السودان: رؤية مستقبلية في ضوء الحراك الشعبي ، محاضرة القيت في بيت ٢٤ تموز ،(بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٩)ص٢.

(2)AIex cobham, causes of conflidt in Sudan Testing the Black B00k , (university of Oxford: Finance and trade policy research) p. p 1.

(3)ELSADIG ELSHEIKH ,Sudan after revolt , Reimggining Society, , available in link 466elsheikh, p.p 468.

(١٠) رعد خضير صليبي، النظام السياسي السوداني في عهد الرئيس عمر البشير (١٩٨٩- ٢٠١٦) ، ط١(بغداد: دار محررو الكتاب ، ،٢٠١٩)ص٢٠١.

- **صلاح قوش:ولد في قرية البلل شمالي البلاد بمعقل قبيلته الشايقية، درس في مدينة بورتسودان المرحلة الثانوية التي التحق خلالها بالتيار الإسلامي ،ودرّس في كلية الهندسة بجامعة الخرطوم.كان مسؤولا عن جهاز المعلومات الخاص بتنظيم الإخوان المسلمين الذي كان أقوى تنظيم في الجامعة في العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي، وسيطر على معظم اتحادات الطلاب, وكان بارعا في العمل الاستخباري كان سببا في التحاقه بجهاز المخابرات الذي أسسه الإسلاميون بزعامة حسن**

الترابي عقب الانقلاب العسكري الذي أوصل الرئيس عمر البشير إلى السلطة عام ١٩٨٩. للمزيد من التفاصيل ينظر الى الرابط الاتي :http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2018/2/11

(1)Ibranim Z. Bahreldin .Beyond the sit- in public space production and appropriation in Sudan December Revoiution 2018 , article , p.p 6.

(2) Mai Hassan,Ahmed kodoude,Sudans uprising the fall.GP.CIt.p.p 89.

(١٣) نادية عبد الفتاح عشماوي ،تحرير صبحي قنصوه ونادية عبد الفتاح، التقرير الاستراتيجي الافريقي–، (جامعة القاهرة :معهد البحوث والدراسات الافريقية، ٢٠١٢– ٢٠١٣)، ص ٤٢.

(١٤) صدقي كبلو، اقتصاد الازمة وازمة اقتصاد في السودان ، رؤية أفريقية (العراق : المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٦) ص ٦٥.

(١٥) رعد خضير صليبي ، النظام السياسي في السودان ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٨١و ١٨٢.

(١٦) مجموعة باحثين، حال الامة العربية ٢٠١٧– ٢٠١٨ عام الامل والخطر ، تحريرأحمد يوسف احمد ، نيفين مسعد ،ط١ (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٨) ص١١٢.

[17]) ELSADIG ELSHEIKH ,Sudan after revolt , GP.CIT, p .p 468 (

[18]Sharan Grewall , why Sudan succeeded where Algeria faild (Johan Hopkins: Journal of Democracy 2021) p.p 105.

(١٩) تقدير موقف ، وحدة الدراسات السياسية ، أحتجاجات السودان وعوامل استمرارها وافاقها (الدوحة: المركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، ٢٠١٩) ص١.

(٢٠)كمال محمد جاه الله الخضر، السودان: جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات السياسات، ٢٠١٩).ص١٠.

(٢١) وسام فؤاد ، ثورة السودان بين مشروع الخوف وسياسة الاستقطاب ، (القاهرة : المعهد المصري للدراسات ٢٠١٩)ص٥.

(٢٢) تقدير موقف ،وحدة الدراسات السياسية، احتجاجات السودان وعوامل أستمرارها وافاقها(الدوحة: ٢٠١٩).

(٢٣) تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، انتفاضة السودان تعقيدات داخلية واستقطاب خارجي،(الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩)ص١ولمزيد من المعلومات ينظر الجيش السوداني يعتقل البشير ويتولى السلطة، العدد ١٣٤٨٨ (قطر : صحيفة الراية ، ٢٠١٩) ص١٩.

(٢٤) اسامة الاشقر، الثورة السودانية : الخلفيات والتداعيات والتوقعات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات متاح على الرابط https:ll www.alzaytouna. Net/4/ 26 تاريخ الاطلاع ٨/ ٩/ ٢٠١٩. ولمزيد من المعلومات ينظر صحيفة اللقاء الحدث، استقالة رئيس جهاز الامن والمخابرات السوداني، العدد ٢٤٠٠، ابريل(الجزائر: صحيفة اللقاء ، ٢٠١٩) ص ٦.

(٢٥) تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، انتفاضة السودان تعقيدات داخلية واستقطاب خارجي، مصدر سبق ذكره ص٢.ولمزيد من المعلومات ينظر سايمون تيسدال ، صراع داخل الحزب الحاكم، التخلي عن السلطة ... اولى خطوات التغيير في السودان، ترجمة خالد قاسم، العدد ٤٤٩٢ (العراق :صحيفة الصباح)٢٠١٩.

(٢٦). صحيفة العرب، ثوار السودان يزيحون ابن عوف في ٢٤ ساعة، العدد ١١٢٦٢ ، ابريل,(قطر: صحيفة العرب٢٠١٩) ص ١.

(٢٧) احمد امل محمد ،تقاسم السلطة الشامل واثره على الانتقال السياسي في السودان مجلة كلية السياسية والاقتصاد ، المجلد الخامس عشر ، العدد الرابع عشر ابريل ،،(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الافريقية ، ٢٠٢٢) ص٥٤٦.

(٢٨) مجموعة باحثين، السودان بداية مسار الانتقال الديمقراطي، في استلهام الربيع العربي بين خطوط الصراعات المسلحة الجديدة، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان ، ٢٠١٩)، ص١٦.

(٢)Sharan Grewall , why Sudan succeeded where Algeria faild ,GP,CIT p.p 109.

(٣٠) كمال محمد جاه الله الخضر، السودان : جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة، مصدر سبق ذكره ص٢١و٢٢.

(٣١) عمر سمير خلف، احتجاجات السودان أي افاق للتغيير منشودة ، (بيروت :منتدى البدائل العربي للدراسات ،٢٠١٩) ص٦.

(1)TAARIQ ELMAHADIK,we are ALL Darfur,GP,CIT,p.p 160.

(٣٣) السودان: التوقيع بالأحرف الاولى على الوثيقة الدستورية، متاح على الرابط mubasher. Aljzeera. Net, تاريخ الاطلاع ١/٩/ ٢٠١٩.ولمزيد من المعلومات ينظر ،صحيفة الرياض ،السودان فجر جديد ، المملكة: اتفاق الخرطوم يكتب مرحلة جديدة من الاستقرار ،العدد ١٨٦٨٢، السنة (السعودية: صحيفة الرياض ٢٠١٩) ص٢٠. .

(٣٤) الجبهة الثورية في السودان ترفض وثيقة الاعلان الدستوري ، متاح على الرابط Aljzeera. Net . تاريخ الاطلاع ٣/٩/ ٢٠١٩.

(٣٥) توفيق مجيد ، حكومة حمدوك : هل وصل السودان إلى بر الامان ، الاحتجاجات في السودان، منشورة بتاريخ ٩/ ٩/ ٢٠١٩ على الرابط france 24 . com

(1)TAARIQ ELMAHADIK,we are ALL Darfur,GP,CIT,p.p 160.

(٣٧) عبد الحميد عوض ، ثلاث سنوات على الثورة السودانية المقاومة مستمرة للانقلابات ،تقارير عربية ،العربي الجديد ، متاح على الرابط Politics<http\\www. Alaraby. Co. uk تاريخ الاطلاع ٢٠٢٢/٩/١٦.

(٣٨)احمد امل محمد ،تقاسم السلطة الشامل واثره على الانتقال السياسي في السودان ، مصدر سبق ذكره ص٥٤٥.

(٣٩) خالد عثمان الفيل، الحراك في السودان، الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٩) ص ٨ .

(٤٠)صحيفة الراية، قطر تدعو الاطراف السودانية لإعلاء المصلحة الوطنية (قطر: صحيفة الراية ،٢٠١٩) ص١٩.

(٤١)عمر سمير خلف، احتجاجات السودان أي افاق للتغيير منشودة، مصدر سبق ذكرة ص ٩.

(٤٢) صحيفة الاتحاد ،الامارات: نقف مع السودان لتحقيق امنه واستقراره ، العدد ١٦١١٢، السنة ٥٠، ١٨أب،(الامارات: صحيفة الاتحاد، ٢٠١٩)ص١٩.

(٤٣) خالد عثمان الفيل، الحراك في السودان، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٤٤) عمر سمير خلف، احتجاجات السودان أي افاق للتغيير منشودة، مصدر سبق ذكرة، ص٨.

(٤٥)خالد عثمان الفيل، الحراك في السودان : الفاعلون الرئيسيون ، مصدر سبق ذكرة ص ٧.

(٤٦) احمد عاطف ،تقدير موقف ، انقلاب السودان .. المقدمات والمواقف والمآلات المحتملة(تركيا : المسار للدراسات الانسانية،٢٠٢١).

(٤٧) واماجو واجاتشا ،لماذا يتعثر الاستقرار السياسي في السودان ،(بو ظبي :مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ٢٠٢٢) بلا ص.

(٤٨) عثمان نواي ، السودان : تحديات عديدة تواجه تحقيق السلام على ارض الواقع ، متاح على الرابط https;\\www. Opendemocracy. Net تاريخ الاطلاع ٢٠٢٢/٩/١٦.

(٤٩) واماجو واجاتشا ،لماذا يتعثر الاستقرار السياسي في السودان ،المصدر السابق.

(٥٠)خالد التيجاني، السودان وجدلية العسكري والمدني : فرص وتحديات الانتقال ، تقرير،(الدوحة: مركز الجزيرة،٢٠١٩) ص٣.

(٥١) فواد سالم، ثورة السودان بين مشروع الخوف وسياسة الاستقطاب، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

(٥٢) محمد حسن التعايشي ، المستقبل السياسي في السودان والخيارات الممكنة، مقال (قطر : الجزيرة ،٢٠٢١).

(٥٣) فواد سالم، المصدر السابق، ص ٧.

(٥٤) احمد على اوغلو، الجيش والمنظومة السياسية اثناء وبعد الانتقال السياسي : حالة السودان والجزائر (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩) ص٢.

(٥٥) صحيفة اخبار الخليج ،. احباط محاولة لتحرير البشير ورموز حكمه من سجن كوبر، ، العدد ١٥٠٤٩، في ٦ يونيو ،(البحرين : صحيفة اخبار الخليج ٢٠١٩) ص٥.

(٥٦) وحدة الدراسات السياسية ، تقدير موقف ، ثورة ديسمبر السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠٢٠) ص ٣٩.

(٥٧) خالد التيجاني مصدر سبق ذكره ، ص ٦.

(٥٨) صحيفة الراية، تجمع المهنيين يرفض بيان وزير الدفاع ويدعو لاستمرار الاحتجاجات، مصدر سبق ذكره ، ص١٩.

(٥٩) صحيفة اللقاء الحدث ، الاطاحة بالبشير خطوة اولى والسودانيون معتصمون ، العدد ٢٤٠٠، ابريل ، ٢٠١٩،مصدر سبق ذكره ،ص ٩.

(٦٠) خالد التيجاني، السودان وجدلية العسكري والمدني، مصدر سيق ذكره ، ص٦.

(٦١) تاج السر عثمان ، ثورة ديسمبر ٢٠١٨ طبيعتها وتطورها ،(الخرطوم ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٩)ص ٥١ .

(٦٢) جيلبير الاشقر ،السودان بين استكمال الثورة وانتصار الثورة المضادة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ١٢٩(فلسطين :مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٢)ص ٠٢٢

المصادر والمراجع

اولاً: الكتب

١. صليبي رعد خضير ، النظام السياسي السوداني في عهد الرئيس عمر البشير (١٩٨٩- ٢٠١٦) ، ط١(بغداد: دار محررو الكتاب ، ،٢٠١٩).

٢.عثمان تاج السر ، ثورة ديسمبر ٢٠١٨ طبيعتها وتطورها ،(الخرطوم ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٩).

٣.مجموعة باحثين ،حال الامة العربية ٢٠١٧-٢٠١٨عام الامل والخطر ، تحرير احمد يوسف احمد ، نيفين مسعد ، ط١ (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٨).

ثانياً :الرسائل

١- سليمان عمر ، الازمة السودانية ١٩٨٣ بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية، رساله ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، قسم السياسات والعلاقات الدولية ، (الجزائر: جامعة الجزائر ٢٠٠٥).

ثالثاً :المجلات والدوريات

١.تيسدال سايمون ، صراع داخل الحزب الحاكم، التخلي عن السلطة ... اولى خطوات التغيير في السودان، ترجمة خالد قاسم، العدد ٤٤٩٢ (العراق :٢٠١٩).

٢.الاشقر جيلبير ،السودان بين أستكمال الثورة وانتصار الثورة المضادة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ١٢٩(فلسطين : ٢٠٢٢).

٣.أوغلو احمد على ، الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي : حالة السودان والجزائر(قطر: ٢٠١٩).

٤.البغدادي عبد السلام ابراهيم ،السودان: رؤية مستقبلية في ضوء الحراك الشعبي ، محاضرة القيت في بيت ٢٤ تموز ،(بغداد: ، ٢٠١٩).

٥.التعايشي محمد حسن ، المستقبل السياسي في السودان والخيارات الممكنة، مقال (قطر : ٢٠٢١).
٦. تقدير موقف ،وحدة الدراسات السياسية، احتجاجات السودان وعوامل أستمرارها وافاقها(الدوحة: ٢٠١٩).
٧.تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، انتفاضة السودان تعقيدات داخلية واستقطاب خارجي،(الدوحة: ٢٠١٩).
٨.التيجاني خالد ، السودان وجدلية العسكري والمدني:فرص وتحديات الانتقال، تقرير
٩.الخضر كمال محمد جاه الله ، السودان:جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة، (الرياض: ٢٠١٩).
١٠.خلف عمر سمير ، احتجاجات السودان أي افاق للتغيير منشودة ، (بيروت :منتدى البدائل العربي للدراسات ،٢٠١٩).
١١.عاشور محمد ،التقرير الاستراتيجي الافريقي ، تقديم الانبا‌إرميا، تحرير سلوى درويش سامي السيد أحمد ،(القاهرة : ٢٠١٥).
١٢.عاطف احمد ،تقدير موقف ، إنقلاب السودان .. المقدمات والمواقف والمآلات المحتملة(تركيا : ٢٠٢١).
١٣.عشماوي نادية عبد الفتاح ،تحرير صبحي قنصوه ونادية عبد الفتاح، التقرير الاستراتيجي الافريقي–، (جامعة القاهرة : ٢٠١٣).
١٤.فؤاد وسام ، ثورة السودان بين مشروع الخوف وسياسة الاستقطاب ، (القاهرة : ٢٠١٩).
١٥.الفيل خالد عثمان ، الحراك في السودان، الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية، (قطر: ٢٠١٩).
١٦.كبلو صدقي ، اقتصاد الازمة وازمة الاقتصاد في السودان ، رؤية افريقية ،(العراق : ٢٠١٦).
١٧.مجموعة باحثين، السودان بداية مسار الانتقال الديمقراطي، في استلهام الربيع العربي بين خطوط الصراعات المسلحة الجديدة، (القاهرة: ٢٠١٩).
١٨.محمد احمد امل ،تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان مجلة كلية السياسية والاقتصاد ، المجلد الخامس عشر ، العدد الرابع عشر ابريل ،،(القاهرة: ٢٠٢٢).
١٩.محمد محمد عبد الحميد، الأثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل , المجلد الثالث العدد السابع (المانيا : ٢٠٢٠).
٢٠.واجاتشا واماجو ،لماذا يتعثر الاستقرار السياسي في السودان ،(بو ظبي : ٢٠٢٢)
٢١.وحدة الدراسات السياسية ، تقدير موقف ، ثورة ديسمبر السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان (الدوحة : ٢٠٢٠).

رابعاً :المجلات

١–صحيفة الراية ،الجيش السوداني يعتقل البشير ويتولى السلطة، العدد ١٣٤٨٨ (قطر : ٢٠١٩).
٢–صحيفة اللقاء الحدث، أستقالة رئيس جهاز الامن والمخابرات السوداني، العدد ٢٤٠٠، ابريل(الجزائر: ٢٠١٩).
٣–صحيفة العرب، ثوار السودان يزيحون أبن عوف في ٢٤ ساعة، العدد ١١٢٦٢ ، أبريل,(قطر: ٢٠١٩).
٤–صحيفة الرياض ،السودان فجر جديد ، المملكة: اتفاق الخرطوم يكتب مرحلة جديدة من الاستقرار ،العدد ١٨٦٨٢، السنة (السعودية: ٢٠١٩).
٥–صحيفة الراية، قطر تدعو الأَطراف السودانية لإعلاء المصلحة الوطنية (قطر: ٢٠١٩).
٦–صحيفة الأَتحاد ،الامارات: نقف مع السودان لتحقيق أمنه وأستقراره ، العدد ١٦١١٢، السنة ٥٠، ١٨أب،(الامارات: ٢٠١٩).
٧–صحيفة أخبار الخليج ،. أحباط محاولة لتحرير البشير ورموز حكمه من سجن كوبر، ، العدد ١٥٠٤٩، في ٦ يونيو ،(البحرين : ٢٠١٩).

خامساً: الروابط الاليكترونية

1-http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2 018/2/11

٢-أسامة الاشقر، الثورة السودانية : الخلفيات والتداعيات والتوقعات مركز الزيتونة للدراسات والأستشارات متاح على الرابط www.alzaytouna. Net/4/https:ll 26 تاريخ الأطلاع ٨/ ٩/ ٢٠١٩.

٣-السودان: التوقيع بالأحرف الأولى على الوثيقة الدستورية، متاح على الرابط mubasher. Aljzeera. Net, تاريخ الأطلاع ١/٩/ ٢٠١٩.

٤-الجبهة الثورية في السودان ترفض وثيقة الأعلان الدستوري ، متاح على الرابط Aljzeera. Net . تاريخ الأطلاع ٣/٩/ ٢٠١٩.

٥-توفيق مجيد ، حكومة حمدوك : هل وصل السودان إلى بر الأمان ، الأحتجاجات في السودان، منشورة بتاريخ ٩/ ٩/ ٢٠١٩ على الرابط france 24 . com.

٦-عبد الحميد عوض ، ثلاث سنوات على الثورة السودانية المقاومة مستمرة للإنقلابات ،تقارير عربية ،العربي الجديد ، متاح على الرابط Politics<http\\www. Alaraby. Co. uk تاريخ الأطلاع ١٦/٩/٢٠٢٢.

٧-عثمان نواي ، السودان : تحديات عديدة تواجه تحقيق السلام على أرض الواقع ، متاح على الرابط https;\\www. Opendemocracy. Net تاريخ الأطلاع ١٦/٩/٢٠٢٢.

٨-عائشة السماني , انتخابات ٢٠١٥ رفض المعارضة وأصرار المفوضية والحزب الحاكم , صحيفة النيلان السودانية, ٢٩/١٠/٢٠١٤,النسخة الالكترون يعلى الرابط الاتي: http://www.theniles.org/ar/articles/politics/2501/

سادساً :المصادر الانجليزية

1 -Willow Berridge, BRIEFING, The uprising in Sudan African affairs(oxford university 2019).

2- AIex cobham, causes of conflidt in Sudan Testing the Black B00k , (university of Oxford: Finance and trade policy research).

3- ELSADIG ELSHEIKH ,Sudan after revolt , Reimggining Society, , available in link 466elsheikh,.

4-Ibranim Z. Bahreldin .Beyond the sit- in public space production and appropriation in Sudan December Revoiution 2018 , article.

5-TAARIQ ELMAHADIK,we are ALL Darfur. In Khartoum. Aconversation on the Sudan uprising with sara ELhassan (Caliifornia in alrvine :2020).

6-Mai Hassan,Ahmed kodoude,Sudans uprising the fall of Dictator (Johan Hopkyns: university press,2019).

7-)Sharan Grewall , why Sudan succeeded where Algeria faild (Johan Hopkins: Journal of Democracy 2021)..